

"مهندسون ضد الحراسة" تقرر تدويل قضية النقابة على أساس حقوق الإنسان



الخميس 18 يونيو 2009 12:06 م

18/06/2009

الإسكندرية / محمد صلاح :

اتفق تجمع مهندسون ضد الحراسة فى الاجتماع الذى أقيم مساء الأربعاء 17 / 6 بالإسكندرية على ضرورة إجراء انتخابات نقابة المهندسين بأى قانون سواء كان القانون 100 لسنة 1993 أو القانون رقم 66 على أن يقوم أول مجلس منتخب بعقد جمعية عمومية وإعداد قانون جديد لتسيير الانتخابات فى نقابة المهندسين يتم عرضه على مجلس الشعب.

وشدد التجمع على أن ملامح القانون الجديد يجب أن يتخللها ضمانات المراقبة والإشراف القضائى والمهنى معا بالإضافة إلى وجود ضمانات لعدم سيطرة أى أغلبية منظمة على الجمعية العمومية وبالتالي التوجه العام للنقابة .

من جانبه أشار الأستاذ الدكتور عصمت زين الدين والذى انضم إلى التجمع مؤخرا على ضرورة وضع خطة زمنية للإجراءات والفاعليات التى يقوم بها التجمع على ألا تتعدى شهر أكتوبر القادم مشددا على ضرورة تدويل قضية نقابة المهندسين عن طريق منظمات حقوق الإنسان من منطلق الحق فى تكوين نقابة مهنية داعيا إلى النظر فى القوانين المهنية للدول الأخرى والنظر فى كيفية تسيير انتخابات وأعمال النقابة والعمل مثلها وبنفس الشكل. وعلى الجانب الآخر تقدم المهندس خميس جابر باقتراح جمعية تأسيسية للمهندسين تضم جميع التيارات بما فيها التيار الحكومى التابع للنظام تكون مهمتها إنجاز قانون خاص لانتخابات المهندسين يتفق عليه المهندسون والحكومة معللا ذلك بأن أحد أهم أسباب تأخر الانتخابات هو رفض المهندسين قانون الحكومة ورفض الحكومة مطالب المهندسين.

واختتم التجمع لقاءه بالتفاق على إعادة إحياء الاعتصامات مرة أخرى وتدويل قضية النقابة مع تسليط الضوء الإعلامى وحشد رأى العام وآراء المهندسين حول ضرورة إجراء الانتخابات ، كما اتفق الحضور على تشكيل لجنة الـ 8 وهم علاء رياض وربيح عبد الفتاح وخميس جابر وطاهر عبد الحليم ومجدى مسعد وعبد الفتاح حمودة وعلى بركات وهيثم الحربرى تعمل هذه اللجنة بمثابة سكرتارية التجمع فى الإسكندرية وجهة تنسيقية بين تجمعه الإسكندرية والتجمع العام فى القاهرة وهو ما اعتبره التجمع كيان يمثل كافة التيارات السياسية والفكرية والمستقلة مؤكدا على أن هذه اللجنة مفتوحة لا تقتصر على 8 أفراد فقط بل سيتم ضم الأعضاء النشطين من التجمع إليها.